67 | 15 تموز - 2025

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

تحليل الفوضى في المحكمة الاتحادية العليا في العراق

الضغط المالي الذي تمارسه بغداد على كردستان يقوض المصالح الامريكية

إصلاح قوات الحشد الشعبي في العراق: من التبعية إلى الدعامة الوطنية

منتصف نوفمبر: الخوض في رمال المشهد الانتخابي العراقي المتحركة

غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر»

مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صناع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

د. عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري
أحمد الوندي

+967 07779798941 iraqcopy@gfrmiraq.com

هذا العدد

يتضمن هذا العدد منIraqCopy اربع مقالات متنوعة تتناول الشأن العراقي نشرتها مراكز دراسـات ووكـالات إعلامية دولية خلال الأشهر القليلة الماضية. اولى هذه المقالات نشرها المجلس الاطلنطي, وهو مؤسسة بحثية أمريكية, بعنوان «ت**حليل الفوضى في المحكمة الاتحادية العليا في العراق**», يركز كاتب المقال صفوان الأمين, وهو محام دولي ومستشار في السياسة العامة, على حادثة الاستقالة الجماعية لقضاة المحكمة الاتحادية العراقية ودلالات هذا الحدث. ويوضح المقال أيضا الأهمية الكبرى للمحكمة الاتحادية في العراق ودورهـا الحساس في الرقابة على السلطات التنفيذية والتشريعية وحماية وحدة ومصالح البلاد العليا عن طريق ضمان العمل ببنود الدستور العراقي. وتدعو المقالة أيضا الى حماية استقلالية هذه المحكمة والنأي بها عن الضغوط والانقسامات السياسية والتأكيد على اختيار وتعيين هذه المحكمة لقضاة من ذوي الخبرة والكفاءة.

في هذا العدد أيضا مقال للكاتب يرفان سعيد بعنوان «**الضغط المالي الذي تمارسه بغداد على كردستان يقوض المصالح الامريكية**». يجادل الكاتب في المقال الذي نشره معهد دول الخليج العربية في واشنطن بان بغداد تستخدم الأدوات الاقتصادية لمعاقبة إقليم كردستان وان السبب وراء ذلك يكمن في دفع الى تقديم تنازلات تحد من استقلالية الإقليم وتقلص من الصلاحيات التي منحت اليه بموجب الدستور العراقي وليس بسبب الانتهاكات الدستورية والقانونية التي تمارسها الحكومة المحلية في إقليم كردستان. كما يدعي المقال بان الإجراءات العقابية التي تفرضها

بغداد على أربيل تضر بالمصالح الامريكية في المنطقة ويدعو الكاتب الولايات المتحدة لاستخدام نفوذها للضغط على بغداد لأطلاق رواتب موظفي الإقليم ورفع القيود التي تضعها بغداد على تصدير النفط من الإقليم.

كما يغطي العدد مقالا صدر عن مركز ستمسون وهو مركز أبحاث مقره الولايات المتحدة ايضا أعده كل من علي المولوي وباربارا سلافيين. يناقش المقال المعنون «**اصلاح قوات الحشد الشعبي في العراق: من التبعية الى الدعامة الوطنية**» مستقبل قوات الحشد الشعبي العراقي في ظل التغيرات التي طرأت على المشهد الجيوسياسي في المنطقة والمخاوف من امتداد الصراع الإقليمي الى داخل العراق. يرى كاتبي المقال ضرورة اتخاذ القيادة الشيعية بالعراق قرار حاسم بشأن دور الحشد الشعبي ومستقبله. وفي الوقت الذي يستبعد فيه المقال إمكانية وعدم واقعية خيار حل مؤسسه الحشد الشعبي او دمجها في مؤسسات امنية أخرى, الا انه يؤكد على أهمية استعادة الغاية الأساسية التي أنشأ من اجلها الحشد وهي الدفاع عن العراق وابعاد هذه المؤسسة عن المصالح الفئوية والحزبية التي تسيئ اليه وتقوض كيان الدولة العراقية.

أخيرا يتناول هذا العدد من IraqCopy مقالة غطت الانتخابات العراقية المرتقبة والمزمع اجراءها في شهر تشرين الثاني القادم. يرى كاتبي المقال اينا رودولف و دوغلاس اوليفانت في مقالهما المعنون «**منتصف نوفمبر: الخوض في رمال المشهد الانتخابي العراقي المتحركة**» بان الانتخابات العراقية القادمة ذات أهمية بالغة كونها تأتي في ظروف استثنائية على الصعيدين الإقليمي والداخلي. ويمضي المقال المنشور على موقع War On the Rock بتسليط الضوء على حساسية المرحلة حيث تشهد المنطقة صراعا مفتوحا منذ احداث السابع من أكتوبر 2023, كما يشير المقال الى الانقسام الداخلي العميق بين الأحزاب السياسية الشيعية ومقاطعة التيار الصدري لها. كما يتناول المقال تأثير الخلافات الداخلية بين الأحزاب الكردية وتراجع تأثير الحلبوسي على التمثيل القومي والطائفي للكرد والسنة العرب في البرلمان العراقي.

IRAQ COPY

تحليل الفوضى في المحكمة الاتحادية العليا في العراق

الكاتب:

صفوان الأمين

محام دولي ومستشار في السياسة العامة مختص بتقديم المشورة للشركات والحكومات الإقليمية في المسائل التشريعية والتنظيمية.

الناشر:

المجلس الاطلنطي

التاريخ:

7 تموز 2025

ترجمة وتحرير:

فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

منذ إعادة تشكيلها في عام 2021، لعبت المحكمة الاتحادية دوراً نشطاً ومثيراً للجدل في تشكيل المشهد السياسي العراقي، مما أدى في كثير من الأحيان إلى انتقادات من مختلف الأطياف السياسية. وشملت الأحكام الرئيسية المصادقة على نتائج الانتخابات المتنازع عليها لعام 2021، واستبعاد المرشحين للرئاسة في عام 2022، وفرض النصاب القانوني بثلثي أعضاء البرلمان لانتخاب الرئيس، وقرار بإعلان عدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان. في النظام الذي أعقب حرب العراق، يمكن القول إن المحكمة العليا كانت بمثابة الضابط الدستوري الوحيد للسلطة التنفيذية في العراق. فقد تشكلت الحكومات المتعاقبة من خلال ائتلافات برلمانية واسعة النطاق، وكانت متوافقة بشكل عام مع السلطة التشريعية، مما ترك القليل من القيود المؤسسية على السلطة التنفيذية. وهذا الضابط مهم بشكل خاص في نظام سياسي غالباً ما يفتقر إلى احترام المعايير الدستورية والديمقراطية. تؤكد الأزمة الحالية الحاجة الملحة إلى محكمة دستورية مستقلة ومختصة حقًا في العراق، محكمة قادرة على الصمود أمام الضغوط السياسية وتتمتع بثقة واسعة من الجمهور. ويقتضي ذلك، على الأقل، إنشاء محكمة تستوفي المتطلبات الدستورية لتشكيلها، وبالتالي عزل ترشيح القضاة عن المساومات السياسية العادية وتحديد اختصاص المحكمة وفلسفتها التفسيرية بوضوح

في خضم الاضطرابات الإقليمية التي شهدها الشرق الأوسط، واجهت المحكمة الاتحادية العليا في العراق أزمة خاصة بها. قدّم، في الشهر الماضي، ستة من القضاة الدائمين التسعة، مع ثلاثة قضاة احتياط، من أصل أربعة، استقالاتهم، الأمر الذي جعل المحكمة معطلة فعلياً. لا تزال أسباب طلبات الاستقالة غير واضحة، على الرغم من أن بعض وسائل الإعلام أشارت إلى أنها كانت احتجاجًا على قيادة رئيس المحكمة جاسم العميري، وهو قاضٍ محترف تمت ترقيته إلى منصب رئيس المحكمة في عام 2021 وعرف بإصدار قرارات مثيرة للجدل. وتكهن آخرون بأن الضغط السياسي من السلطة التنفيذية بشأن حكم محتمل يتعلق بمعاهدة خور عبد الله مع الكويت قد يكون لعب دورًا في ذلك.

يبدو أن التقارير التي أفادت بأن العميري كان في قلب الاستقالات الجماعية قد تأكدت. في الأيام الأخيرة، عاد القضاة المستقيلون إلى المحكمة بعد أن أكد العميري تقاعده المبكر لأسباب طبية. تم ترشيح القاضي الاحتياط منتظر إبراهيم حسين، وهو قاضٍ محترف كان يعمل سابقًا في محكمة النقض، وتأكيد تعيينه رئيسًا جديدًا للمحكمة العليا.

IRAQ COPY

بغض النظر عن الأسباب الكامنة وراء الاستقالات الجماعية الأولية، فإن حالة عدم اليقين المستمرة المحيطة بالمحكمة العليا تشكل مصدر قلق خطير. إن التصور، ربما نتيجة لحرصها على البت في قضايا سياسية مثيرة للجدل، بأن المحكمة الدستورية في البلاد هي مجرد مؤسسة أخرى يمكن التأثير عليها سياسياً، يقوض السبب الأساسي لإنشائها، وهو أن تكون حَكَمًا نزيهًا ومحور النظام الدستوري والسياسي، وليس أحد أطرافه.

منذ إعادة تشكيلها في عام 2021، لعبت المحكمة دوراً نشطاً ومثيراً للجدل في تشكيل المشهد السياسي العراقي، مما أدى في كثير من الأحيان إلى انتقادات من مختلف الأطياف السياسية. وشملت الأحكام الرئيسية المصادقة على نتائج الانتخابات المتنازع عليها لعام 2021، واستبعاد المرشحين للرئاسة في عام 2022، وفرض النصاب القانوني بثلثي أعضاء البرلمان لانتخاب الرئيس، وقرار بإعلان عدم دستورية قانون النفط والغاز في إقليم كردستان.

كما تدخلت المحكمة في قضايا مثل تخصيص الميزانية لإقليم كردستان وعزل رئيس البرلمان محمد الحلبوسي. وأدى قرار المحكمة في سبتمبر 2023 بإبطال تصديق البرلمان على معاهدة العراق والكويت بشأن خور عبد الله (الخور بين العراق والكويت) إلى اندلاع أزمة دبلوماسية، في وقت كانت فيه الحكومة العراقية تسعى إلى تحسين علاقاتها مع جيرانها في الخليج. (كان من المقرر أن تصدر المحكمة حكمًا بشأن طلب رئيس الوزراء والرئيس إعادة النظر في حكمها بشأن هذه القضية). تشكل هذه الموجة من النشاط تباينًا حادًا مع سلوك المحكمة السابق، والتي كان أهم حكم لها علنًا هو قرارها الصادر في عام 2010 بشأن الكتلة السياسية التي لها الحق في ترشيح رئيس الوزراء بعد الانتخابات.

ما السبب وراء أهمية هذا الامر؟

في النظام الذي أعقب حرب العراق، يمكن القول إن المحكمة العليا كانت بمثابة الضابط الدستوري الوحيد للسلطة التنفيذية في العراق. فقد تشكلت الحكومات المتعاقبة من خلال ائتلافات برلمانية واسعة النطاق، وكانت متوافقة بشكل عام مع السلطة التشريعية، مما ترك القليل من

IRAQ COPY

القيود المؤسسية على السلطة التنفيذية. وهذا الضابط مهم بشكل خاص في نظام سياسي غالباً ما يفتقر إلى احترام المعايير الدستورية والديمقراطية. من الناحية العملية، تلعب المحكمة العليا دورًا محوريًا في الانتخابات البرلمانية (المادة 93/ سابعا من الدستور العراقي). يجب أن تصدق المحكمة على نتائج الانتخابات، وبدون هذا التصديق، لا يمكن للبرلمان المنتخب حديثًا أن ينعقد، مما يترك النظام السياسي في فراغ دستوري.

في حين أن حزم المحكمة العليا على مدى السنوات القليلة الماضية قد لفت الانتباه إلى دورها، إلا أنه أثار أيضًا ردود فعل سلبية. أدى نهج المحكمة التوسعي في الاختصاص القضائي في بعض الأحيان إلى تعارضها مع المحاكم العادية، التي تخضع لمجلس للقضاء الأعلى وتتميز عنه إدارياً. ونظراً لأن قرارات المحكمة العليا نهائية وغير قابلة للاستئناف، فإن المحكمة تحدد اختصاصها القضائي دون رقابة خارجية، مما يثير مخاوف بشأن احتمال تجاوزها لحدودها. واتهم النقاد المحكمة العليا بالتدخل في المسائل السياسية، وفي بعض الحالات، بالافتقار إلى الشرعية الدستورية بسبب مواقفها الحزبية الملحوظة.

مشاكل المحكمة

كانت الظروف التي أدى إلى إنشاء المحكمة سبباً في تشكيك منتقديها في شرعيتها. أُنشئت أول محكمة عليا في عام 2005 بموجب قانون أصدرته الحكومة الانتقالية آنذاك، قبل سن الدستور العراقي. وحدد ذلك الدستور، الذي دخل حيز التنفيذ في وقت لاحق من ذلك العام، إطار عمل إنشاء محكمة دستورية في المواد 92-94، بما في ذلك شرط أن يقر البرلمان قانونها التأسيسي بأغلبية الثلثين. وكان السبب وراء هذه الأغلبية المطلقة هو ضمان أن تتمتع المحكمة بشرعية سياسية واسعة وأن تكون محصنة من أي تدخل مستقبلي من قبل أغلبية برلمانية بسيطة.

ومع ذلك، بعد مرور عقدين من الزمن، لم يتم تنفيذ تلك الأحكام الدستورية. بدلاً من ذلك، في عام 2021، قبل أشهر من الانتخابات البرلمانية في نفس العام، تم تعديل قانون عام 2005 بتوافق سياسي واسع، بما

في ذلك بين الفصائل التي تنتقد المحكمة الآن. تجاوز التعديل المتطلبات الدستورية لإنشاء المحكمة العليا بينما منحها الصلاحيات الكاملة، حرفياً، التي نص عليها الدستور نفسه. يمكن القول إن هذا الاختصار التشريعي يقوض شرعية المحكمة لأنه يتجاهل متطلباً دستورياً صريحاً.

في ذلك الوقت، قام المجلس القضاء الأعلى والسلطات القضائية الأخرى، بموجب الصلاحيات التي خولها لها تعديل القانون، بترشيح قائمة جديدة من القضاة على الفور، واستأنفت المحكمة العليا المعاد تشكيلها عملها. واعتُبر ذلك خطوة إيجابية مكنت من إجراء الانتخابات البرلمانية، لكن الأسس القانونية والدستورية للمحكمة لا تزال موضع خلاف.

المضي قدما

تؤكد الأزمة الحالية الحاجة الملحة إلى محكمة دستورية مستقلة ومختصة حقًا في العراق، محكمة قادرة على الصمود أمام الضغوط السياسية وتتمتع بثقة واسعة من الجمهور. ويقتضي ذلك، على الأقل، إنشاء محكمة تستوفي المتطلبات الدستورية لتشكيلها، وبالتالي عزل ترشيح القضاة عن المساومات السياسية العادية وتحديد اختصاص المحكمة وفلسفتها التفسيرية بوضوح. وينبغي أن تحاكي هذه الجهود عملية المؤتمر الدستوري وأن تشرك جهات فاعلة من خارج المجال السياسي، بما في ذلك المحامون والقضاة والأوساط الأكاديمية والجمهور العام، للتوصل إلى توافق في الآراء حول دور المحكمة العليا وصلاحياتها.

تظل مهمة إنشاء محكمة عليا مستقلة صعبة للغاية، حيث تتطلب الخطوات الأولية توافقاً بين الفاعلين السياسيين وثقة في مؤسسة ستتمتع بسلطة تحديد الإطار الدستوري للدولة - وقد فشل هؤلاء الفاعلون أنفسهم في التوصل إلى توافق واسع النطاق حول مسائل أقل إلحاحاً.

في غضون ذلك، وبينما تظل المحكمة على حالها، يجب على الفاعلين السياسيين منح المحكمة متسعاً من الوقت لاتخاذ قراراتها بشكل مستقل ودون تدخل، ويجب على المحكمة نفسها أن تبدي ضبط النفس عند الخوض في المسائل السياسية.

IRAQ COPY

تفسير الدستور مهمة متخصصة ومتشعبة تتجاوز التدريب القانوني التقليدي. يجب أن يكون القضاة قادرين على توضيح أساليبهم التفسيرية وتطبيقها بشكل متسق. وهذا أمر بالغ الأهمية في وقت يمر فيه العراق بمرحلة حاسمة، ويواجه أسئلة جوهرية حول تقاسم الإيرادات والموارد الطبيعية واللامركزية والفيدرالية والحقوق المدنية والاتفاقيات الدولية. يستحق البلد محكمة مجهزة ومفوضة للفصل في تلك المسائل في إطار من الالتزام بالدستور والشرعية المؤسسية.

الملاحظات:

- تعد المحكمة الاتحادية العليا أحد اهم المؤسسات الدستورية ومصدرا رئيسا من مصادر السلطة في العراق والتي يناط بها دور حساس واساسي يتمثل بضمان توافق التشريعيات والقوانين الاتحادية والمحلية مع مبادئ ومواد الدستور العراقي.
- سياسيا, تتعدى اثار قرارات المحكمة المجال القانوني والدستوري, حيث تسهم قراراتها بشكل مباشر وغير مباشر بالحفاظ على السيادة الإقليمية لدولة العراق وحماية المصالح العليا للبلاد.
- اهم التحديات التي تواجه المحكمة هو الحفاظ على استقلاليتها عن الضغوط السياسية وعن امزجة الرأي العام والالتزام بالثوابت الدستورية والوطنية.
- ضرورة ضمان شفافية عملية اختيار وتعيين القضاة في المحكمة الاتحادية العليا وفق معايير تتوخى الخبرة القضائية والقانونية الواسعة.

الضغط المالي الذي تمارسه بغداد على كردستان يقوض المصالح الامريكية

الكاتب:

يرفان سعيد

يريفان سعيد هو باحث غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن وباحث في برنامج مصطفى البارزاني للدراسات الكردية العالمية في كلية الخدمة الدولية بالجامعة الأمريكية في واشنطن. وهو متحدث في تيدكس ومحاضر سابق في جامعة كردستان هولير

الناشر:

معهد دول الخليج العربية في واشنطن

التاريخ:

3 تموز 2025

ترجمة وتحرير:

فيصل عبد اللطيف

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

منذ عام 2014، تواجه منطقة كردستان العراق المتمتعة بالحكم الذاتي حملة منهجية من الخنق الاقتصادي من قبل بغداد. فقد استخدمت بغداد الميزانية الاتحادية كسلاح، وحجبت بشكل منهجي الأموال المخصصة لمنطقة كردستان. اتخذ هذا الإكراه المالي، المقنع بمبررات قانونية وبيروقراطية، أشكالًا مختلفة، بما في ذلك تخفيضات في الميزانية، وحظر تصدير النفط، وقيود تجارية عقابية، وتدخلات قضائية تهدف إلى شل حكومة إقليم كردستان وتقليص استقلاليتها. هذه الإجراءات ليست خلافات إدارية، بل آليات إكراه تستهدف كيانًا اتحاديًا معترفًا به دستوريًا ظل دائمًا أحد أكثر شركاء الولايات المتحدة استقرارًا في المنطقة.

في 20 مايو من العام الجاري، أبرمت حكومة إقليم كردستان اتفاقيتين بقيمة مليارات الدولارات مع شركات طاقة أمريكية في واشنطن العاصمة. لم يؤكد هذا التحالف الاستراتيجي من قبل أربيل التزامها الدائم بشراكة إقليمية بقيادة الولايات المتحدة فحسب، بل تماشى أيضًا بشكل مباشر مع ما وصفه وزير الطاقة كريس رايت بـ" التجارة لا الصراع"، من خلال تعزيز وتوسيع النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة في المنطقة. كانت رد فعل بغداد سريعة وعقابية. أعلنت وزارة النفط العراقية على الفور أن اتفاقيات الطاقة التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان" باطلة ولاغية". في 28 مايو، زعمت وزيرة المالية العراقي، طيف سامي، أن حكومة إقليم كردستان تجاوزت حصتها الدستورية البالغة 12.67 ٪ من الميزانية الاتحادية على مدى السنوات الثلاث الماضية. استُخدم هذا الادعاء كذريعة لإصدار إعلان هام: ستكون المدفوعات المستقبلية مشروطة بامتثال كردستان لنظام الدفع الإلكتروني الفيدرالي" التوطين" وتحويل عائدات كردستان النفطية وغير النفطية من العامين الماضيين. واتهمت شخصيات من الفصائل المسلحة المدعومة من إيران، بما في ذلك قيس الخزعلي من عصائب أهل الحق، حكومة إقليم كردستان علناً بـ" النزعة الانفصالية"وتهريب النفط بشكل غير قانوني. وفي الوقت نفسه، عمقت بغداد علاقاتها الاقتصادية مع بكين، ووقعت عقوداً كبيرة في مجال البنية التحتية

IRAQ COPY

والطاقة مع شركات صينية. ويمكن اعتبار هذه الخطوة بمثابة توبيخ دبلوماسي لواشنطن ومحاولة محسوبة لتحويل المدار الاقتصادي للعراق نحو الشرق.

منذ عام 2014، تواجه منطقة كردستان العراق المتمتعة بالحكم الذاتي حملة منهجية من الخنق الاقتصادي من قبل بغداد. فقد استخدمت بغداد الميزانية الاتحادية كسلاح، وحجبت بشكل منهجي الأموال المخصصة لمنطقة كردستان. اتخذ هذا الإكراه المالي، المقنع بمبررات قانونية وبيروقراطية، أشكالًا مختلفة، بما في ذلك تخفيضات في الميزانية، وحظر تصدير النفط، وقيود تجارية عقابية، وتدخلات قضائية تهدف إلى شل حكومة إقليم كردستان وتقليص استقلاليتها. هذه الإجراءات ليست خلافات إدارية، بل آليات إكراه تستهدف كيانًا اتحاديًا معترفًا به دستوريًا ظل دائمًا أحد أكثر شركاء الولايات المتحدة استقرارًا في المنطقة.

كانت عواقب الضغط الاقتصادي الذي مارسته بغداد ضارة للغاية بالسكان الأكراد. فقد ارتفعت معدلات البطالة في إقليم كردستان، مع تزايد بطالة الشباب، مما ساهم في زيادة الاحتجاجات العامة. وفي المدن التي تعتمد على التجارة، مثل زاخو، أدت القيود الجمركية الجديدة إلى شلل التجارة، مما أدى إلى بطالة أكثر من 10 آلاف عامل في مجال الخدمات اللوجستية. اضطرت مئات الشركات الصناعية في السليمانية إلى الإغلاق لأن بضائعها مُنعت من الوصول إلى السوق العراقية الأوسع. يشهد المزارعون الأكراد تلف منتجاتهم في نقاط التفتيش الاتحادية في انتظار التخليص الجمركي، بينما يُمنع المزارعون في الأراضي المتنازع عليها، مثل كركوك، من الوصول إلى أراضيهم تحت ذرائع أمنية واهية.

وقد أدى هذا الضغط الاقتصادي أيضًا إلى هجرة أعداد كبيرة من الشباب الأكراد. فقد قام آلاف الشباب العاطلين عن العمل والمهمشين سياسيًا برحلة محفوفة بالمخاطر إلى أوروبا. أما المهنيون والمقاولون المتعلمون الذين كانوا ينظرون إلى حكومة إقليم كردستان على أنها جزيرة نادرة من الفرص داخل العراق، فقد أصبحوا الآن يتخلون عنها بحثًا عن الاستقرار في الخارج. ويمثل رحيلهم خسارة استراتيجية كبيرة، حيث يؤدي إلى تآكل الطبقة الاجتماعية والمهنية التي تعتبر حيوية لإعادة إعمار المنطقة وتنميتها في المستقبل.

إلى جانب التأثير الإنساني المباشر، فإن هجوم بغداد على كردستان يقوض الاتفاق الفيدرالي الذي يقوم عليه الدستور العراقي بعد عام 2005. فقد أبطلت سلسلة من الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا الفيدرالية، التي يُنظر إليها على

IRAQ COPY

نطاق واسع على أنها متوافقة مع مصالح الحكومة المركزية في بغداد، بشكل منهجي العناصر الأساسية للحكم الذاتي الكردي. تم إبطال قانون النفط والغاز الكردي، وحل برلمان حكومة إقليم كردستان، وإلغاء حصص الأقليات في البرلمان ثم إعادتها إلى النصف، وحتى سلطة الانتخابات داخل حكومة إقليم كردستان تم تجريدها عندما كلفت المحكمة العليا اللجنة العليا المستقلة للانتخابات العراقية بإدارة الانتخابات التشريعية في إقليم كردستان في أكتوبر 2024. منذ عام 1992، كان الأكراد يديرون انتخاباتهم الخاصة. ومما زاد من تعقيد هذه القضايا، أن قرار المحكمة العليا لعام 2024 منح وزارة المالية العراقية سلطة صرف رواتب موظفي حكومة إقليم كردستان. ولم تصرف الوزارة حتى الآن الرواتب المستحقة للموظفين المدنيين منذ مايو. ومن خلال تجريد حكومة إقليم كردستان من سلطتها المالية، تمكنت الحكومة المركزية العراقية من تقويض شرعية الحكومة الكردية في أعين الرأي العام. ورداً على أزمة الرواتب، وبسبب اليأس والإحباط، يطالب المواطنون الأكراد بشكل متزايد بإعادة تأكيد سلطة المركز على إقليم كردستان، وهو ما يبدو أنه هدف النخبة السياسية الشيعية الحاكمة في بغداد.

بينما تواجه حكومة إقليم كردستان ضغوطًا اقتصادية بسبب سعيها للحصول على استثمارات غربية واستقلالية اقتصادية استراتيجية، تواصل الميزانية الاتحادية العراقية ضخ مليارات الدولارات دون رقابة في خزائن قوات الحشد الشعبي، وهي شبكة مترامية الأطراف من الفصائل المسلحةالتي ينحاز الكثير منها إلى طهران بدلاً من بغداد. في السنة المالية 2022، بلغت الميزانية الرسمية لقوات الحشد الشعبي 2.16 مليار دولار. وبحلول عام 2024، ارتفع هذا الرقم إلى ما يقرب من 3.5 مليار دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 62 ٪ في غضون عامين فقط. خلال نفس الفترة، تضاعف عدد أفراد قوات الحشد الشعبي تقريبًا، ليصل إلى ما يقرب من 250 ألف فرد، وهو عدد أكبر بكثير من عدد أفراد الجيش العراقي النظامي.

عملية تمويل هذه الفصائل المسلحةغير شفافة، ونفقاتها غير مدققة، وأنشطتها السياسية غير مقيدة إلى حد كبير. غالبًا ما تتدخل هذه الجماعات في الانتخابات، وترهب السكان المحليين، وتحافظ على اقتصادات موازية، كل ذلك بينما تستفيد من سخاء الاتحاد الفيدرالي الكبير. في المقابل، غالبًا ما يظل الموظفون المدنيون الأكراد دون رواتب لشهور. هذا التخصيص المستهدف لموارد الدولة هو تسليح متعمد للمالية العامة لمكافأة الولاء السياسي، ومعاقبة المعارضة، وتمكين قوات

قوات الحشد الشعبي، وإضعاف المؤسسات التي تتبنى الشراكات الغربية بشكل منهجي. هذا التحكم المالي هو جزء من نموذج ناشئ للديكتاتورية المركزية في العراق، مقنع بشرعية إجرائية ويتم فرضه من خلال التسليح الاقتصادي والقانوني.

تُشكّل هذه التحركات القسرية تحديًا مباشرًا لمصالح الولايات المتحدة ونفوذها في المنطقة. كان لكردستان دور محوري في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعـش)، واستضافت باستمرار عشرات الآلاف من النازحين داخليًا، ومثّلت نموذجًا لحكم أكثر تعدديةً وموالاةً للغرب مقارنةً بمعظم أنحاء العراق. ولا تزال الشركات الأمريكية تنظر إلى حكومة إقليم كردستان كبيئة واعدة للاستثمار. إن صمت واشنطن الحالي في ظل حملة بغداد القسرية الاقتصادية لا يُخاطر فقط بتنفير حليفٍ مخلص، بل يُهدد أيضًا بتقويض "دبلوماسيتها التجارية" ومصالحها الاستراتيجية.

تمتلك الولايات المتحدة نفوذًا لمعالجة هذه الأزمـة. ومن أقوى الأدوات المتاحة لواشنطن، وإن كانت غير مستغلة بما يكفي، نفوذها على وصول العراق إلى الدولار الأمريكي. فالاقتصاد العراقي مُدولَرٌ بشدة بسبب صادراته النفطية، وتواصل وزارة الخزانة الأمريكية حماية احتياطيات العراق من العملات الأجنبية وعائدات النفط، المُودعة بشكل رئيسي في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك. تستقبل بغداد أسبوعيًا شحنات كبيرة من الدولار عبر نظام مزادات البنك المركزي العراقي، وهي عملية تهدف إلى استقرار الدينار العراقي وتنظيم التجارة. إلا أن هذه الدولارات ليست محايدة سياسيًا. فهي لا تدعم النظام المالي العراقي الأوسع فحسب، بل تموّل أيضًا ميزانيات الفصائل المسلحةالمعادية للمصالح الأمريكية، وتُمكّن المؤسسات نفسها المستخدمة لقمع كردستان. على سبيل المثال، منع البنك المركزي العراقي الشركات الكردية من الحصول على الدولار، ورفض تنظيم عمليات صرف العملات في حكومة إقليم كردستان، بينما وافق على أكثر من 2000 عملية صرف عملات في العراق الاتحادي، يستفيد العديد منها بشكل مباشر من الفصائل المسلحةالمعادية للولايات المتحدة وحكومة إقليم كردستان والمتعاطفة مع إيران.

لا ينبغي أن تكون حماية الولايات المتحدة المستمرة للتدفقات المالية العراقية غير مشروطة. يجب أن يكون الوصول إلى النظام العالمي للدولار مشروطًا بالالتزام بالمعايير الأساسية للحكم الدستوري والمعاملة العادلة لجميع المواطنين

العراقيين، بغض النظر عن انتمائهم العرقي. يجب أن يؤدي إساءة استخدام هذه الأموال لمكافأة الفصائل المسلحةومعاقبة المناطق الفيدرالية إلى إجراء تدقيق مالي من قبل الولايات المتحدة، وفرض قيود إذا لزم الأمر. يجب تطبيق نفس آليات وزارة الخزانة الأمريكية التي تم استخدامها لفرض عقوبات على تمويل الإرهاب والفساد في أماكن أخرى لضمان الامتثال الدستوري في العراق. إن تسوية العراق السرية مع الأنظمة المعادية للولايات المتحدة من خلال صفقات طاقة وقنوات مالية غير معلنة تقوض سياسة العقوبات الأمريكية وتوفر شريان حياة اقتصاديًا حاسمًا للأطراف المعادية. إذا استمرت بغداد في تمكين هذه الشبكات مع تهميش مصالح الولايات المتحدة وحلفائها، فيجب النظر في رد من وزارة الخزانة الأمريكية، بما في ذلك احتمال تعليق الوصول إلى الأصول العراقية المحمية في الولايات المتحدة. لدى واشنطن الأساس القانوني والضرورة الاستراتيجية للتصرف عندما تتعرض مصالحها للتقويض المستمر، ويُجبر شركاؤها على الانحياز إلى خصومها. وعدم القيام بذلك يتيح الديناميات التي تهدد وحدة العراق وتقوض نفوذ الولايات المتحدة على المدى الطويل.

لأكثر من عقدين من الزمن، عانى السكان الأكراد من الجمود السياسي المطول بين أربيل وبغداد. وفي حين تتحمل القيادة الكردية مسؤولية بعض جوانب الأزمة المالية الحالية، فإن الحكومة الاتحادية تستخدم السكان الأكراد عموماً كورقة ضغط في مفاوضاتها مع حكومة إقليم كردستان. وغالباً ما تأتي التدابير العقابية التي تهدف إلى انتزاع تنازلات سياسية بنتائج عكسية، حيث تزيد من عدم الاستقرار وتؤدي إلى تنفير السكان الذين لطالما كانوا شركاء رئيسيين في تعافي العراق بعد عام 2003.

لذلك، ينبغي على واشنطن ممارسة ضغط دبلوماسي لإدانة الاستغلال السياسي للرواتب والسياسة التجارية والأحكام القضائية. وينبغي عليها أن تجعل مساعداتها الجوهرية، الثنائية والمتعددة الأطراف، مشروطة بالتوزيع العادل للموارد واستعادة اتفاقيات تقاسم الإيـرادات المنصوص عليها في الدستور العراقي. وفي الوقت نفسه، ينبغي عليها استئناف دورها المحوري كوسيط بين أربيل وبغداد، مستغلةً ثقلها الدبلوماسي لإعادة إرساء علاقة مالية عادلة وشفافة وقائمة على الدستور.

IRAQ COPY

الملاحظات:

- الكاتب يخاطب صناع القرار والرأي في الولايات المتحدة لحشد الدعم لحكومة الإقليم واستخدام النفوذ الأمريكي للضغط على حكومة بغداد لتقديم تنازلات لحكومة الإقليم غير مشروطة بقيام الأخيرة بتنفيذ بنود الاتفاقيات السياسية والفقرات القانونية التي نصت عليها الموازنة الاتحادية العامة.
- يتجنب المقال ذكر التجاوزات التي تقوم بها حكومة الإقليم والتراجع تنفيذ الاتفاقات والتسويات بين الإقليم والمركز خاصة فيما يتعلق بتسليم العوائد النفطية والغير نفطية ويتغاضى بشكل تام عن مستويات الفساد الإداري والتجاوزات على المال العام داخل الإقليم والدور الذي يلعبه هذا الفساد في افقار سكان الإقليم واذكاء البطالة ودفع الشباب للهجرة.
- يؤكد الكاتب على الحقوق التي يتمتع بها الإقليم بموجب الدستور ويتجاهل الواجبات الدستورية التي ينبغي على الإقليم الالتزام بها وتراجع حكومة الإقليم المزمن عن التعهدات التي تقدمها لحكومة بغداد.
- يزعم المقال وجود سياسة خارجية عراقية تفضل الاستثمارات الصينية على الاستثمارات الغربية والأمريكية تحديدا وهو امر غير دقيق فالسياسة العراقية في مجال الاستثمار قائمة على الانفتاح على جميع ورفع العراقيل بل ان حكومة بغداد دعت مرارا وبشكل رسمي ومباشر الشركات الامريكية الى تكثيف عملها وتوسيع نشاطها داخل العراق.
- لا سبيل لحل الخلافات المالية بين المركز والاقليم سوى الاحتكام الى بنود الدستور وضرورة مراعاة الظروف الإنسانية للمواطنين الكرد العراقيين وتجنيبهم تحمل مسؤولية قرارات وارادات سياسية تتبناها السلطات والأحزاب السياسية في الإقليم.

إصلاح قوات الحشد الشعبي في العراق: من التبعية إلى الدعامة الوطنية

اصلاح قوات الحشد الشعبي لتعزيز الاستقرار الوطني في خضم توترات إقليمية متصاعدة

الكاتبان:

علي المولوي:

مدير شركة هورايزون للاستشارات، وهي شركة استشارية مقرها لندن متخصصة في تحليل الاقتصاد السياسي وإصلاح الحكم.

باربارا سلافين:

زميلة متميزة في برنامج آفاق الشرق الأوسط

الناشر:

مركز ستمسون: مركز أبحاث غير حزبي مقره في واشنطن العاصمة، يُعنى بالأمن الدولي وبناء السلام وتعزيز الحكم الرشيد.

التاريخ:

8 آيار 2025

ترجمة وتحرير:

نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

يتعين على القيادة الشيعية في العراق أن تحسم خيارها بشأن مستقبل الحشد الشعبي. فإذا ما ترك الحشد الشعبي دون ضوابط، فإنها تخاطر بأن تبقى قوة مثيرة للانقسام ومسيّسةوأن تكون عرضة للتأثيرات الخارجية. إن الدعوات إلى حله أو دمجه في مؤسسات أمنية أخرى غير واقعية، بالنظر إلى هويته الخاصة وقاعدته الاجتماعية. غير أن الحفاظ على الحشد الشعبي لاينبغي أن يكون على حساب المصلحة الوطنية كما يحددها ممثلو الشعب المنتخبون. كما وينبغي استعادة الغاية الأصلية التي أسس من أجلها الحشد، والمتمثلة في الدفاع عن العراق من خطر الإرهاب، وتجريده من الأجندات الفئوية والمصالح الذاتية التي تسيء إليه وتقوض كيان الدولة العراقية.

تجددت المخاوف من امتداد العنف الإقليمي داخل العراق، بما في ذلك احتمال اندلاع حرب أمريكية وإسرائيلية ضد إيران، الامر الذي أعاد اشعال الجدل بشأن مستقبل قوات الحشد الشعبي، وذلك بعد نحو أحد عشر عاماً على تشكيل هذه الجماعات المسلحة لدرء اجتياح تنظيم داعش الإرهابي.

يواجه القادة السياسيون في العراق قـرارات مصيرية، في خضم مفاوضات هشة بين الولايات المتحدة وإيـران بشأن البرنامج النووي للأخيرة المتقدم. وقد حذر وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين من أن فشل واشنطن وطهران في التوصل إلى اتفاق قد يفضي إلى "عواقب" كارثية للشرق الأوسط بأسره. ولتفادي خطر تورط العراق في صراع إقليمي، لابد من إصلاح الحشد الشعبي حتى لايتحول إلى ذريعة للنيل من الاستقرار الذي تحقق بشق الانفس.

حددت إدارة الرئيس ترامب توقعاتها من العراق ضمن جهود الولايات المتحدة للحؤول دون تصعيد العنف الإقليمي. فقد شددت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، تامي بروس، في مؤتمر صحفي عقد في شهر آذار / مارس المنصرم، على ضرورة أن "تضمن الحكومة العراقية

سيطرتها الكاملة على القوى الأمنية كافة داخل حدودها، بما في ذلك الحشد الشعبي، مضيفة أن "تلك القوات يجب أن تخضع للقائد العام للقوات المسلحة العراقية، لا لإيران".

ان التصور السائد في الغرب بأن الحشد الشعبي ليس سوى ذراع للسياسة الخارجية الإيرانية هو تصور مبالغ فيه، لكن لامراء في أن واقع التنظيم يعاني من التآكل الداخلي وتزايد السخط الشعبي. وبينما لاينكر أحد الدور المحوري الذي أداه الحشد، إلى جانب جهات أخرى، في دحر تنظيم داعش الارهابي وتحرير الأراضي العراقية بين عامي 2014 و2017، فان الصورة التي حاول الحشد وأنصاره ترسيخها – بوصفه طليعة السيادة الوطنية – قد تآكلت تدريجياً.

غالباً ما يُختزل هذا الكيان [الحشد الشعبي] المعقد، الذي يضم طيفاً واسعاً من الفصائل المسلحة القديمة والجديدة والمحاور السياسية المتنافسة، في صورة نمطية بوصفه عميلاً ايرانياً، الأمر الذي يغفل جذوره الاجتماعية العميقة في قلب المجتمع الشيعي في وسط العراق وجنوبه. زد على ذلك، فان الزعم بأن الحشد الشعبي يعمل خارج إطار الدولة لايعكس الصورة الكاملة. وقد تجلى هذا بوضوح إبان انهيار نظام الأسد في سوريا في كانون الأول / ديسمبر، حيث التزم الحشد بالموقف الرسمي للحكومة العراقية وامتنع عن التدخل لدعم الأسد رغم الدعوات الشعبية من بعض الجهات المشاركة في القتال.

وبإزاء ذلك، غالباً مايقدّس مؤيدو الحشد التنظيم وتضحياته، ويرفضون أي انتقاد مشروع باعتباره مؤامرة خارجية تهدف إلى تقويض النظام السياسي ذي الأغلبية الشيعية. ان ما تشتد الحاجة إليه على نحو عاجل، هو نقاش أكثر اتزاناً وواقعية يبحث في كيفية مساهمة الحشد في المنظومة الأمنية العراقية بوصفها قوة استقرار.

ان الدعوات لحل الحشد الشعبي تنطوي على خطر تأجيج التوترات الطائفية: وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن ينصب النقاش على إيجاد مسار واقعي لتجديد مؤسسي. وقدمت الحكومة، العراقية، لهذا الغرض، في آذار / مارس مشروع قانون جديد إلى البرلمان ليحل محل تشريع عام 2016 الذي أضفى الشرعية على الحشد، بيد أنه ترك أسئلة قانونية وبنيوية

كثيرة من دون إجابة. وقد باتت أوجه الغموض التي اكتنفت تراتبية القيادة، والرقابة على الموازنة، والاندماج في الإطار الأمني الوطني، مصادر توتر دائمة. ويسعى المشروع الجديد إلى معالجة هذه الثغرات عبر وضع معايير أوضح لدور الحشد الشعبي ضمن الدولة العراقية.

ان أحد أهداف المشروع هو تحديد الغاية الاستراتيجية للحشد، إذ يُعرف القانون الجديد مهمة الحشد الشعبي بأنها المساهمة في حماية النظام الدستوري والديمقراطي للعراق، ودعم الدفاع الوطني، وسلامة الأراضي، وجهود مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فان التشريع يغض الطرف عن المشكلات الأعمق جذوراً. إذ استحوذت الفصائل على التنظيم، وبدأت في امتصاص موارد الدولة، واستغلال مواقعها لتحقيق مكاسب شخصية، وحماية نفسها من المساءلة تحت راية إرث وطني لم تعد تمثله، وعلى أرض الواقع. تعمل عناصر خارجة عن السيطرة الرسمية أحياناً على تقويض سلطة الدولة على نحو فعال.

وقد تجلى هذا على نحو صارخ في كانون الثاني / يناير عام 2024 حين نفذت "المقاومة الإسلامية في العراق، وهي مظلة جامعة لجماعات مسلحة مدعومة من إيران داخل الحشد، هجوماً بطائرة مسيرة على موقع "البرج 22"، وهو موقع عسكري أمريكي قرب حدود العراق مع الأردن وسوريا، الأمر الذي أسفر عن مقتل ثلاثة جنود أمريكيين. وبعد أيام شنّت القوات الأمريكية ضربة جوية في منطقة سكنية أسفرت عن مقتل أبو باقر السعدي، وهو قائد كبير في كتائب حزب الله وكان يشغل في الوقت نفسه منصباً رسمياً داخل الحشد، واتهمته الولايات المتحدة بانه متورطاً مباشرة في الهجوم. وقد شكّل وجود السعدي في موقع رفيع ضمن مؤسسة الدولة إشكالية كبيرة لأنها قوضت بشدة مصداقية جهاز الأمن الوطني العراقي ومكانته.

ويظل تكرار هذا السيناريو أمـراً وارداً، فقد سبق وأن أطلق الكيان الصهيوني تهديدات ضد الحشد الشعبي، ومن غير المستبعد أن تبادر إدارة ترامب إلى الرد قبل وقوع هجوم جديد، إذ لم يُنظر إلى العراق على أنه يتخذ خطوات جادة للسيطرة على العناصر الخارجة عن القانون ضمن هياكل الحشد الشعبي.

ان بلورة رؤية استراتيجية طويلة الأمد للحشد الشعبي وإعادة تعريف دوره بما يتماشى مع البنية الأمنية الأوسع للعراق تتطلب وقتاً وتوافقاً سياسياً، إلا أن ثمّة خطوات عاجلة يمكن اتخاذها لتمهيد السبيل صوب اصلاح أعمق.

أولاً، ينبغي على الحشد الشعبي أن ينظر بجدية في قطع علاقاته غير الرسمية مع إيران لمعالجة التصور السائد بأنه كيان سياسي مناهض للغرب، ويؤمن أن مستقبل العراق الاستراتيجي يكمن في التحالف مع إيران والشرق الأوسع. وينبغي على الحشد، حاله حال أي جهاز أمني آخر، أن يمتنع عن ابداء آراء سياسية في الشؤون الداخلية أو الخارجية. ولايجوز استعمال عناصره في التظاهرات المناهضة للسياسات الحكومة. كما لاينبغي لقيادة الحشد الشعبي، بما في ذلك رئيس الهيأة، السفر إلى إيران أو أي دولة أخرى لغرض التشاور، فمثل هذه المهام يجب أن تقتصر على رئيس الوزراء بصفته القائد العام للقوات المسلحة.

ثالثاً، يحتاج الحشد الشعبي بصورة عاجلة إلى تغيير في قيادته. فقد شغل فالح الفياض السياسي العراقي المخضرم، منصب رئيس الهيأة منذ تأسيس الحشد، ورغم الجدل حول ما إذا كان يخضع لقوانين التقاعد الالزامي، فان ذلك لايعالج جوهر المسألة. فلا ينبغي أن يقود الحشد أشخاص ذوو انتماءات سياسية أو طموحات انتخابية. وإذا ما تمكن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، بدعم من تحالفه الحاكم، من حشد الإرادة السياسية لإعادة هيكلة القيادة العليا للحشد الشعبي، فسيشكل ذلك خطوة مهمة نحو تحييده سياسياً.

زد على ذلك، يجب عدم استغلال موارد الحشد لتحقيق مكاسب شخصية، وهي ممارسات تزايدت تزايداً لافتاً مع تضخم موازنة الحشد لتصل نحو 3.5 مليار دولار سنوياً، يذهب ما يقرب من 80 بالمائة إلى الرواتب. وقد تجلت إساءة استعمال السلطة في حادثة لاقت صدى واسعاً في عام 2023، حين حاول اشخاص يعتقد أنهم مرتبطون بشخصيات بارزة في الحشد الاستيلاء على أراض سكنية في منطقة الجادرية الراقية ببغداد. وقد أثار الحادث موجة غضب شعبي دفعت المرجع الديني الأعلى، آية الله علي السيستاني، إلى التدخل ولقاء العائلة المتضررة وإصدار بيان علني

نادر. أدان فيه السيستاني الممارسة باعتبارها "انتهاكاً للمبادئ الدينية والقانونية"، وشدد على واجب الدولة في حماية حقوق المواطنين في التملك من أولئك الذين يسعون لانتهاكها عبر الترهيب والإكراه، ولاسيما إذا كانوا يشغلون مناصب رسمية".

ثالثاً، يتعين على الحشد الشعبي أن يعالج عجزه المزمن في الشفافية. فعلى الرغم من أن وزارة المالية تنشر تقارير شهرية تتضمن تفاصيل الانفاق في مؤسسات الدولة، بما في ذلك وزارتي الدفاع الداخلية، فان نفقات الحشد الشعبي تظل غائبة على نحو ملحوظ. ويثير هذا الأمر مخاوف جدية بشأن الرقابة المالية وسوء استعمال المال العام.

ولاتقتصر المشكلة على الجانب المالي فحسب. فعشية الانتخابات الوطنية لعام 2021، رفضت قوات الحشد الشعبي تزويد المفوضية الانتخابية ببيانات منتسبيها، الأمر الذي حال دون مشاركة عناصرها في عملية التصويت الخاصة بالقوات الأمنية. وما تزال التقديرات، حتى الوقت الراهن، ذات الصلة بعدد المنتسبين إلى الحشد غير متطابقة وغير قابلة للتحقق. وهو الأمر يسهل سوء استعمال الموارد، والتلاعب السياسي، وتضخيم أعداد المنتسبين لتحقيق مكاسب في الموازنة.

يتعين على القيادة الشيعية في العراق أن تحسم خيارها بشأن مستقبل الحشد الشعبي. فإذا ما ترك الحشد الشعبي دون ضوابط، فإنها تخاطر بأن تبقى قوة مثيرة للانقسام ومسيّسة وأن تكون عرضة للتأثيرات الخارجية. إن الدعوات إلى حله أو دمجه في مؤسسات أمنية أخرى غير واقعية، بالنظر إلى هويته الخاصة وقاعدته الاجتماعية. غير أن الحفاظ على الحشد الشعبي لاينبغي أن يكون على حساب المصلحة الوطنية كما يحددها ممثلو الشعب المنتخبون. كما وينبغي استعادة الغاية الأصلية التي أسس من أجلها الحشد، والمتمثلة في الدفاع عن العراق من خطر الإرهاب، وتجريده من الأجندات الفئوية والمصالح الذاتية التي تسيء اليه وتقوض كيان الدولة العراقية.

الملاحظات:

- اللافت في هذه المقالة أنها صادرة عن مركز أبحاث امريكي مرموق بوزن مركز ستمسون وتأثيره الواسع في أوساط صنع القرار في الولايات المتحدة، ومع ذلك فهو لايدعو إلى حل الحشد الشعبي، بل يوصي بإصلاحه ضمن إطار الدولة العراقية، وتفادي اختزاله في صورة كونه تابع لإيران.
- ان الدعوات لحل الحشد الشعبي، وحصر السلاح بيد الدولة، ولاسيما من جانب الولايات المتحدة كلمة حق يراد بها باطل.. فهي (أي الولايات المتحدة) المتسبب الرئيس في تقويض أركان الدولة والحيلولة دون بناء جيش وطني محترف عبر قيامها عن عمد بحل الجيش والمؤسسات الأمنية غداة غزو العراق عام 2003، وهو الأمر الذي خلف فراغاً امنياً ووفر بيئة مواتية لظهور الفواعل المسلحة وفتح الباب على مصراعيه للجماعات الإرهابية وأجهزة المخابرات الأجنبية لتعبث بأمن العراق ومقدراته.
- ان ظهور تنظيم داعش الإرهابي في العراق وتمكنه من احتلال محافظات العراق كان نتيجة مباشرة وطبيعية لجملة من الظروف التي ساهمت الولايات المتحدة في صناعتها إبان احتلالها للعراق. ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة لأوجه القصور التي شابت عملية إعادة تشكيل القوات المسلحة العراقية، إذ قامت (الولايات المتحدة) بتشكيل قوات غير مؤهلة - أقرب لقوات مرتزقة منها إلى قوات قتالية محترفة - ولاتمتلك أي عقيدة قتالية، الأمر الذي جعلها عاجزة عن التصدي للتحديات الأمنية.
- حصر السلاح بيد الدولة لايمر عبر حل قوات الحشد الشعبي، بل عبر بناء جيش محترف لايتولى بسط الامن داخل حدود

الملاحظات:

العراق فحسب، بل ويعمل على تحقيق نوع من التوازن الاستراتيجي في المنطقة من شأنه حفظ أمن العراق مثلما يمثل قوة ردع فعالة ضد أي تدخل. قد يكون هذا الهدف بعيد المنال على المدى المنظور، الا انه ممكن التحقيق بالنظر لإمكانات العراق المادية والبشرية.

- في سياق الفقرة أعلاه لابد من إعادة نظر شاملة في تسليح الجيش العراقي والقوات المسلحة عبر تعزيز الصناعات العسكرية العراقية والبحث البحث عن مصادر موثوقة للتسليح (غير الولايات المتحدة).
- تحتاج قوات الحشد الشعبي إلى إصلاحات قانونية، ومالية وبنيوية، وعلى مستوى القيادة، ومالية عبر:
  - تشريع قانون للحشد الشعبي بروح المصلحة الوطنية الاستراتيجية وفي ضوء دستور جمهورية العراق لعام 2005.
  - تأسيس دائرة انضباط ضمن هيأة الحشد تتولى ضبط التجاوزات، مع صلاحية إحالة المخالفين إلى القضاء العسكري أو المدني.
  - اخضاع موازنة الحشد الشعبي، كما هو الحال باقي مؤسسات الدولة، للجهات الرقابية (ديـوان الرقابة المالية)، وتبني معايير الشفافية فيما يتصل بهذه الموازنة واعداد المنتسبين اليها.
  - التشديد على السردية الوطنية لقوات الحشد الشعبي والتي تتمحور على ان هذه القوات لاتمثل طائفة بعينها بل تمثل كل العراق.

منتصف نوفمبر: الخوض في رمال المشهد الانتخابي العراقي المتحركة

الكاتبان:

إينا رودولف
زميلة في المركز الدولي لدراسات التطرف (ICSR)، وزميلة باحثة لما بعد الدكتوراه في مركز دراسات المجتمعات المنقسمة، متخصصة في حركيات الصراع والهويات، مع تركيز خاص على الجماعات المسلحة في العراق.

دوغلاس اوليفنت
من كبار باحثي دراسة الأمن القومي في مؤسسة «نيو أمريكا»، وشغل منصب مستشار كبير في شؤون مكافحة التمرد (COIN) لدى القيادة الشرقية، كما عمل مديراً لملف العراق في مجلس الأمن القومي الأمريكي في عهد كل من الرئيسين بوش وأوباما.

المصدر:

التاريخ:
2 آيار 2025

ترجمة وتحرير:
نصر محمد علي

IRAQ COPY

ملخص تنفيذي

مع اقتراب موعد الانتخابات الوطنية في العراق، ستتكشف حركيات الطموح والتنافس والانتهازية بين الفصائل الحزبية في البلاد على خلفية التقلبات الإقليمية والتعقيدات الداخلية. وسيسعى كل فصيل داخل المكوّن السنّي والكوردي والشيعي، سواء عبر تحالفات رسمية أو تخريب خفي، إلى تأمين موقعه والحفاظ على شبكات المحسوبية. وفي هذا المناخ الذي تسوده حالة الاستقطاب، فان الرهانات غير مسبوقة، والطريق صوب الهيمنة السياسية محفوفاً بالمخاطر والفرص على حد سواء، لأولئك الراغبين على خوض غمار المشهد المعقد للمساومات السياسية العراقية. أن التنبؤ بنتائج الانتخابات العراقية ومسارات تشكيل الحكومة ضرب من العبث، بيد أن معرفة من هم اللاعبون الأساسيون في السلطة وكيف يعتزمون المناورة على المناصب، يُسهم في اماطة اللثام عن حجم الرهانات التي تنطوي عليها مجريات الأحداث.

تسود أجواء من الترقب المشوب بالحذر، مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية المفصلية في 11 تشرين الثاني / نوفمبر. إذ تأتي هذه الانتخابات في خضم تقلبات إقليمية، وتصدّع في محور المقاومة الذي تقوده إيران، وانقسامات غير مسبوقة داخل البيت الشيعي، الأمر الذي يمنح هذه الانتخابات أهمية استثنائية في رسم ملامح مستقبل البلاد بعد مضي عقدين كاملين على انتخابات " الاصبع البنفسجي" التاريخية عام 2005.

لكن وبرغم الضجيج المحيط بالحملات الانتخابية، وتسجيل القوائم الحزبية، فان الحدث الأهم لايبدأ إلا بعد انتهاء التصويت، حين تبدأ التحالفات بالتشكّل وتُحاك خيوط اللعبة السياسية. سيسعى المرشحون الذين يمثلون الكتل المذهبية والقومية الثلاث الكبرى في العراق- الشيعة، والسنّة، والكورد- إلى كسب النفوذ، وعقد الصفقات، وبناء التوافقات مع اقتراب موعد الاقتراع. وبرغم مشاركة الأطياف السياسية جميعها في هذا المشهد، تبقى المنافسة الأكثر احتداماً داخل البيت الشيعي.

وقد أفضت الانتخابات البرلمانية الأخيرة في تشرين الأول / أكتوبر عام 2021 عن عملية تشكيل حكومة مضطربة استغرقت عاماً كاملاً.

IRAQ COPY

تخللها فشل محاولة لتشكيل حكومة اغلبية أقصت شريحة واسعة من النواب والكيانات الشيعية، تلاها انسحاب جماعي للنواب الصدريين، وانتهت بتشكيل حكومة برئاسة محمد شياع السوادني- وإن لم يخل الأمر من عنف، إذ اندلعت اشتباكات مسلحة بين أنصار التيار الصدري الذين حاولوا اقتحام مبنى البرلمان، وفصائل مسلحة مرتبطة بالأحزاب الشيعية الأخرى. نأمل أن تشهد عملية تشكيل الحكومة القادمة قدراً أقل من تصفية الحسابات بالعنف.

لقد أجرينا مقابلات مع عدد من المراقبين المطلعين داخل العراق، لاستجلاء رؤاهـم وتحليلاتهم بشأن المشهد الانتخابي في الأسابيع والأشهر التي سبقت انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر المرتقبة والحقبة التالية لها.

القضية الكوردية

أجرى الكورد العراقيين في تشرين الأول / أكتوبر عام 2024 انتخابات في الإقليم التي طال انتظارها، والتي يمكن اعتبارها بمثابة اختبار تمهيدي للانتخابات الوطنية المرتقبة في هذا الخريف. ويتألف برلمان حكومة إقليم كوردستان من مائة مقعد، الامر الذي يجعل النسب وعدد المقاعد متطابقة تطابقاً دقيقاً. ففي هذه الانتخابات، حاز حزب العمال الكوردستاني على 39 مقعداً. متراجعاً بستة مقاعد مقارنة بالانتخابات السابقة، فيما نال الاتحاد الوطني الكوردستاني، منافسه التقليدي، على 23 مقعداً، محققاً زيادة بمقعدين. أما حزب الجيل الجديد المعارض فقد حصد 15 مقعداً، بينما نال الإسلاميون الكورد سبعة مقاعد. وتوزعت المقاعد المتبقية على الأحزاب الصغيرة ومقاعد الكوتا الخاصة بالأقليات.

ويمكن توقع نتائج مماثلة لتوزيع المقاعد الكوردية في الخريف، مالم يطرأ حدث جيو سياسي صادم خلال الربيع أو الصيف- كأن تشن الولايات المتحدة هجوماً على إيران. ومن المتوقع أن يحظى الحزب الديمقراطي الكوردستاني بعدد من المقاعد يزيد بنحو مرة ونصف على تلك التي سينالها الاتحاد الوطني الكوردستاني، فيما ستحصل الأحزاب المعارضة

والإسلامية -مجتمعة -على عدد من المقاعد يقترب من معدل ماينالاه الحزبان الرئيسان.

وتُعزى أهمية الدور الكوردي في مفاوضات تقاسم السلطة إلى عاملين رئيسين. أولاً، يبدو من المرجّح على نحو متزايد أن تُعلن حكومة جديدة للإقليم في أربيل قبل إجراء الانتخابات الوطنية في تشرين الثاني/ نوفمبر، ومن المنتظر أن تتضمن تركيبة هذه الحكومة صفقة محتملة بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني، والاتحاد الوطني الكوردستاني بشأن تقاسم "الحصة الكوردية" في الحكومة الاتحادية. وهكذا، في خضم حمى تشكيل الحكومة الذي يعقب الانتخابات، فان "الصفقة الكبرى" الكوردية، سيضيف مستوى آخر من التعقيد إلى مشهد المساومات والتحالفات على المستوى الوطني.

السؤال الثاني، هو ما إذا كان الكورد سيشكلون كتلة موحدة لغرض تشكيل الحكومة. فقد طرح بافل الطالباني، رئيس حزب الاتحاد الوطني الكوردستاني، علناً تشكيل كتلة كوردية موحدة، وذلك خلال كلمته في مؤتمر حوار بغداد في 23 شباط/ فبراير من هذا العام. ويمثل هذا الطرح تحولاً جذرياً عمّا جرى في الانتخابات الأخيرة عام 2021، حين تحالف الحزب الديمقراطي الكوردستاني مع التيار الصدري وحزب تقدم بزعامة محمد الحلبوسي لتشكيل حكومة أغلبية. وبإزاء ذلك، انضم حزب الاتحاد الوطني الوطني الكوردستاني إلى مجموعة من الأحزاب العربية الشيعية والسنّية الساعية لإفشال مبادر حكومة الأغلبية تلك المبادرة. ان تشكيل كتلة كوردية موحدة من شأنه أن يمنحها نفوذاً أكبر في عملية تشكيل الحكومة، وقد تشكل – إذا ما اتحدت- صوتاً حاسماً في تحديد الكتلة العربية العراقية ذات الأغلبية التي ستُكلف بتشكيل الحكومة. ومن المرجح أن يتيح ذلك للكورد الحصول على المزيد من التنازلات السياسية، ولاسيما يتعلق بتوزيع الرواتب على نحو مستدام، وحقهم تحديد صادرات النفط من إقليم كوردستان. ومع ذلك، وبالرغم من المؤشرات الإيجابية التي تمخض عنها الاجتماع الاستراتيجي الأخير في 16 آذار / مارس بين الطالباني ورئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور البارزاني، إلى جانب التصريح الأخير للطالباني بشأن التوصل إلى اتفاق

حوكمة مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني، فان التوترات بين الحزبين الكورديين الرئيسيين قد تحول دون اتخاذ هذه الخطوة المنطقية.

المكوّن السنّي

لو أردنا اختزال المشهد الانتخابي للعرب السنّة هذا العام في سؤال واحد، فقد يكون: "ما حجم السلطة التي ستنتقل من حزب تقدم بزعامة الحلبوسي لصالح الأحزاب الأصغر؟" لقد رسخت انتخابات عام 2021 مكانة محمد الحلبوسي بوصفه شخصية بارزة في الساحة السنّية. إذ حصد حزبه تقدم 37 مقعداً، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف ماناله أقرب منافس سنّي (وهما تحالف العزم بقيادة خميس الخنجر ومثنى السامرائي، واللذان حصدا معاً 14 مقعداً). وقد منح هذا التفوق الحلبوسي موقع الصدارة زعيماً لأكبر كتلة سنّية – وبفارق كبير أيضاً- إلى جانب شغله لمنصب رئيس مجلس النواب، وهو الفرع السنّي لنظام "الرئاسات الثلاث" في العراق.

وانتهى هذا التفوق فجأة بالنسبة للحلبوسي في تشرين الثاني / نوفمبر عام 2023 عندما أقيل من البرلمان بقرار قضائي مثير للجدل، لتزويره، وفقاً لما ورد، خطاب استقالة عضو آخر في البرلمان كان قد أقالته المحكمة بقرار مماثل. وعلى الرغم من أن الحلبوسي مايزال رئيساً لحزبه، إلا أن غيابه عن المنصب، ومايترتب عليه من تقديم الامتيازات، وتوزيع المناصب، وتوجيه العقود المرتبطة برئاسة البرلمان قد أضعف سلطته على نحو لايمكن انكاره. والسؤال المطروح هو: مامدى خطورة هذا الضعف، وما مدى تأثيره؟

وفقاً لمراقين مطلعين من المتوقع أن تقوم الكتل السنية المنافسة بتقليص عدد مقاعد الحلبوسي بحيث يحتفظ بأكبر عدد من المقاعد السنية، ولكن بأغلبية أقل بكثير مما حصل عليه في عام 2021. في الواقع، تتوقع مصادرنا على الأرض أن تحالف "عزم" سيحصل على بعض المقاعد، بينما من المرجح أن ترتفع مقاعد قائمة "حسم للإصلاح" التي يتزعمها وزير الدفاع ثابت العباسي من ثلاث إلى مابين خمس وسبع مقاعد. وإلى جانب ذلك، فان القائمة الجديدة لزعيم عشائر صلاح الدين

يزن الجبوري، المتحالفة مع رئيس البرلمان الأسبق سليم الجبوري، وزعماء عشائر الأنبار (بمن فيهم سطام أبو ريشة، نجل الشريك الرئيس لأمريكا خلال صحوة الانبار) قد تحصل مابين 5 إلى 8 مقاعد. ومن المرجح أن تأتي هذه المكاسب على حساب مرشحي الحلبوسي ضمن حزب "تقدم" وقد يفضي تشتت السلطة بين القوائم السنّية إلى تعقيد عملية تشكيل الحكومة بطرق غير متوقعة.

البيت الشيعي

تنافست الفصائل الموالية لإيران في العراق على النفوذ، مع انهيار اتفاق وقف النار المتفق عليه في غزة، فيما تسعى في الوقت ذاته إلى الحفاظ على صورتها بوصفهم مدافعين عن "المقاومة الإسلامية" ضد الكيان الصهيوني. وتكافح هذه الجماعات، المنضوية على نحو فضفاض ضمن إطار "التحالف التنسيقي الشيعي"، لإعادة تركيز جهودها على الحفاظ على المكاسب التي لم تحققها إلا بشق الأنفس داخل الدولة العراقية. ويجري هذا التوازن الدقيق بين " المقاومة العابرة للحدود" والسياسة الداخلية في خضم مشهد سياسي متغير، يتسم بسقوط بشار الأسد غير المسبوق في سوريا- الحليف الأساسي سابقاً. كما أن النجاح الانتخابي للرئيس اللبناني المعادي لحزب الله جوزيف عون ورئيس الوزراء نواف سلام يميط اللثام على الوضع الهش للقوى التي تدعمها إيران. تجد هذه القوى نفسها عند مفترق طرق، وقد بدأت تدرك أن الحماسة الثورية لابد أن تفسح المجال لنهج أكثر حكمة في الحكم والدبلوماسية إذا ما أرادت الحفاظ على سيطرتها.

ومن بين هؤلاء الفاعلين نوري المالكي، السياسي الشيعي المخضرم الذي يشعر على نحو متزايد بأن السوداني يهدده، والذي يُشار إليه أحياناً بانه "تلميذ المالكي" أو "المدير العام" الخاص به. ومنذ هجوم حماس في 7 تشرين الأول / أكتوبر، والحملة الانتقامية التي شنّها الكيان الصهيوني على غزة، أبحر السوداني في مياه السياسة العراقية المضطربة، وسعى جاهداً للنأي بالبلاد خارج التجاذب الجيوسياسي بين واشنطن وطهران، مع الحفاظ في الوقت ذاته على علاقات مع كل من الوسطاء الأمريكيين

والإيرانيين. ومع بروز تحديات كبيرة، من بينها النقاشات بشأن تعديلات قانون الانتخابات، يلوح سؤال محوري أمام النخب الحاكمة المنضوية ضمن الإطـار التنسيقي. ماهو السيناريو الـذي يشكل تهديداً أكبر لمصالحهم على الأمد الطويل؟ هل هو احتمال حصول السوداني على ولاية ثانية مدعوماً بقوة سياسية متزايدة؟ أم عودة مفاجئة أخرى للتيار الصدري، الذي قد يتمكن في اللحظات الأخيرة من حشد دعم السنّة والكورد الساخطين؟

أعلن الصدر مرة أخرى، وبشكل مفاجئ، اعتزاله العمل السياسي ورفضه المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، بسبب مايراه مشهداً سياسياً ملوثاً يغلب عليه الفساد والتحزّب. وبعد أن كان قد منع ان أنصاره من التصويت أو الترشح، حثّ قاعدته، مع ذلك، على تحديث بطاقات الناخبين حتى في حال مقاطعة الانتخابات.

وتفيد التقارير أن التيار الصدري حريص على التعلّم من الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبت إبان أزمة تشكيل الحكومة بعد انتخابات عام 2021. وفقاً لشخص مطّلع أجريت معه مقابلة، طلب عدم الكشف عن هويته، فإن الصدريين قد يميلون إلى الترحيب بالأعضاء المحبطين من تحالف الإطار التنسيقي الأوسع، شرط ألا ينظر إليهم على أنهم فاسدون. ويتماشى هذا التوجه مع تأكيد التيار الصدري العلني على الإصلاح والشفافية، رغم أنه ليس بغريب عن ممارسة الزبائنية السياسية.

تاريخياً، فضّل الصدريون أداء دور المعارضة، مع الاستفادة في الوقت ذاته من مكاسب النظام السياسي القائم. وإذا ما قرر الصدر المشاركة وفاز، فقد يؤيد الصدر مرشحاً من خارج تياره لمنصب رئيس الوزراء، الأمر الذي قد يؤمن مناصب إدارية عليا لحلفائه، دون مستوى وكيل وزير، بغية انعاش شبكات المحسوبية التابعة له التي اعتراها الضعف. واعتماداً على ما إذا كان الصدر سيقرر العودة المفاجئة بنفسه أو استخدام نفوذه على نحو غير مباشر، قد يخوض مفاوضات ما بعد الانتخابات لتجاوز حاجز الثلث المعطل، الذي حال دون تمكّن كتلة الوحدة الوطنية التي يتزعمها من اختيار رئيس للبرلمان في عام 2022. ومع ذلك، مايزال من غير الواضح ما إذا كان السياسيون الكورد والسنّة، الذين دعموا

الصدر في البداية، سيعيدون الاصطفاف معه بعد الاستقالة المفاجئة لمرشحيه من البرلمان في حزيران / يونيو عام 2022، في حال قرر، ولو بشكل غير متوقع، دعم قائمة انتخابية. وكانت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني، التي أبدت دعماً نسبياً للسوداني، قد أعربت عن انزعاجها من محاولاته التفاوض على صفقات النفط في المملكة المتحدة دون موافقتها. ومن ثم، فان مدى نحاج نيجرفان البارزاني والسوداني في التوصل إلى تسوية بشأن عائدات النفط بين حكومة إقليم كوردستان وبغداد، سيؤثر على كيفية تفاعل الحزب الديمقراطي الكوردستاني مع أي انفتاح محتمل على الصدر.

تبرز، في خضم هذا المناخ المتوتر سياسياً، شخصيات مثل قيس الخزعلي وشبكته عصائب أهل الحق بوصفهم لاعبين أساسيين، حيث يمارسون نفوذاً كبيراً على السياسية الانتخابية في العراق. وتضم شبكة الخزعلي الجناح السياسي لعصائب أهل الحق "الصادقون" وألوية عسكرية مسجلة لدى هيأة الحشد الشعبي، ومجموعة من المؤسسات الاجتماعية والثقافية. وبفضل ما يمتلكونه مجتمعين من نفوذ، يمكنهم أداء دور صانعي الملوك ووسطاء السلطة، وهو الأمر الذي يحدد مصير الائتلاف الحاكم في العراق قبيل الانتخابات الوطنية.

وفي ظل استمرار النقاشات بشأن إجراء تعديلات مهمة على قانون الانتخابات في العراق، أوضح الخزعلي، في مقابلة علنية في 2 آذار / مارس بشأن حركته السياسي التي تحمل اسم "الصادقون". فبعد أن كان الخزعلي قد طرح في وقت سابق خيار تشكيل تحالف مع أطراف من الإطار التنسيقي، أعلن الخزعلي أن حركته قررت خوض الانتخابات المقبلة بقائمة مستقلة من المرشحين تحت اسم "الصادقون". وكان الخزعلي قد ألمح في وقت سابق إلى أن الإطار التنسيقي يمكن أن يقدم مرشحين على قوائم متعددة مع إبقاء باب التنسيق مفتوحاً بعد الانتخابات لتشكيل تحالفات فائزة.

ومن أبرز نقاط القوة التي يمتلكها الخزعلي علاقته ببافل الطالباني الذي يعده حليفاً قيّماً. وقد عززت جهودهما المشتركة خلال انتخابات مجلس المحافظات التي جرت في كانون الأول / ديسمبر عام 2023

موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني على نحو كبير في مدينة كركوك التي تشهد تنافساً سياسياً محتدماً.

زد على ذلك، كان الخزعلي قد أكد للسوداني كامل الحق في السعي لإعادة الترشح، رغم محاولات المالكي لكبح طموحاته في نيل ولاية ثانية. وهذا يشير إلى أن الخزعلي لايستبعد تماماً إمكانية التحالف مع السوداني إذا ما حسّن هذا الأخير من فرصة نيل ولاية ثانية. ومن الجدير بالذكر أنه قبل فضيحة التنصت الأخيرة، التي تورط فيها أعضاء من حكومة السوداني في اختراق أجهزة تعود لسياسيين بارزين في الإطار التنسيقي بمن فيهم الخزعلي نفسه، كانت علاقة بين الزعيمين قائمة على منفعة متبادلة. فقد كان السوداني يعوّل على نفوذ الخزعلي داخل هيأة الحشد الشعبي، في حين استفاد الخزعلي من صلته برئيس الوزراء، ليقدم نفسه رجل دولة يدافع عن سيادة العراق واستقراره.

وقد تعززت شراكة الخزعلي مع السوداني بسبب التنافس المتبادل بينهما وين المالكي. وعلى الرغم مما يبدو من تقارب بين الخزعلي والمالكي، إلا كليهما يتنافسان، منذ تولي السوداني رئاسة الحكومة، على النفوذ على جهاز المخابرات العراقية والحشد الشعبي. كما سعى السوداني أيضاً إلى النأي بنفسه عن المالكي، وسعى جاهداً إلى إعادة تسويق نفسه على أنه أكثر من مجرد مدير عام لشؤون الدولة، وهو توصيف وجه له تكرر في الخطاب العام الغربي والعراقي على حد سواء.

صحيح أن الخزعلي والمالكي عبرا عن استيائهما المشترك من فضيحة التنصّت- التي ألقت بظلال من الشك بشأن احتمال تورط السوداني- غير أن ذلك لايعني بالضرورة أنهما سيعملان معاً لتشكيل حكومة جديدة. ومن ثم، لاغرابة في أن يفكر الخزعلي في التعاون مع السوداني مستقبلاً. ففي مقابلة أجريت معه في 11 كانون الثاني / يناير، أكد على أن رئيس الوزراء لديه الحق في السعي لولاية ثانية.

ولفهم الحركيات (الديناميكيات) المتغيرة، تجدر الإشارة إلى أنه في وقت سابق من شهر كانون الثاني / يناير انتشرت صورة للخصوم السياسيين الثلاثة- السوداني، والمالكي، والخزعلي- في وسائل الإعلام العراقية، الأمر الذي أثار تكهنات بشأن احتمال حصول مصالحة بينهم.

بيد أن ذلك لايعني أن الجهود الرامية إلى تقويض كل طرف لفرص الآخر ستتوقف.

وقد ظهر المالكي أبرز الداعمين لتعديل قانون الانتخابات بما يفضي لتقسيم المحافظات إلى دوائر متعددة، وكان يؤيد إدراج بند يمنع المسؤولين الحالين الترشح في الانتخابات مالم يستقيلوا قبل خمسة أشهر على الأقل من موعد الاقتراع. وفي حين يعتقد العديد من السياسيين والنشطاء، ممن يؤيدون عموماً نظام تعدد الدوائر الانتخابية، قد يصب في الأحزاب السياسية الصغيرة والأقل رسوخاً، إلا أن بعضهم أقر علناً بأن المسعى الحالي صوب التعديلات قد لايهدف إلى تمكين هذه القوائم المستضعفة فحسب. أضف إلى ذلك، دعا نقيب المحامين العراقيين السابق، ضياء السعدي، السلطة التشريعية العراقية إلى التصدي لتعديلات قانون الانتخابات إذا كانت تهدف إلى تقييد حرية الاختيار أو خلق عقبات تصب في مصلحة أحزاب أو جماعات سياسية معينة.

ان مخاوف المالكي بشأن حظوظ السوداني لها مايبررها. فقبل فضحية التنصت، كانت شعبية السوداني، وفقاً للتقارير، تكتسب زخماً متزايداً، ولاسيما غداة انتخابات مجالس المحافظات حيث توقع بعض المراقبين أن يتمكن من حصد مالا يقل عن 50 مقعداً في الانتخابات المقبلة التي ستجري بموجب قانون سانت ليغو المعدّل. وقد أكد السوداني، منذ هجوم 7 تشرين الأول / أكتوبر في خضم التحولات الأخيرة في السلطة في سوريا ولبنان، على التزام العراق بالسلام والاستقرار في المنطقة. كما روج لجهود الحكومة لحصر السلاح بيد الدولة والانتقال من وجود التحالف بقيادة الولايات المتحدة إلى شراكة أمنية ثنائية. وخلال زيارته لإيران، والمملكة المتحدة، كرر السوداني استعداد العراق للتوسط في الحوارات الإقليمية الرئيسة بين القوى المتنافسة. وإلى جانب ذلك، كثف من تواصله مع الشركاء والجيران في الخليج، وأيد الزيارة التي أجراها رئيس المخابرات العراقية حميد الشطري إلى سوريا في أواخر كانون الأول / ديسمبر، حيث التقى الشطري بالزعيم السوري المثير للجدل

أحمد الشرع. وقد عارض كل من الخزعلي والمالكي مشاركة الشرع في القمة.

وتشير هذه المبادرات المدعومة من الحكومة جميعها إلى أن المالكي يخشى من أن يؤدي تحالف السوداني مع رئيس الحشد الشعبي فالح الفياض- الذي يتمتع بشعبية كبيرة في أوساط العديد من زعماء العشائر السنّية في نينوى والأنبار- إلى تعريض خطط المالكي للانتخابات المقبلة للخطر. وتعاون المالكي مرة أخرى مع الخزعلي، لمواجهة نفوذ الفياض، للدفع بمشروع قانون شامل للخدمة والتقاعد خاص بهيأة الحشد الشعبي يتضمن تحديد سن التقاعد لمنتسبي هيأة الحشد الشعبي بـ 60 عاماً، وهو الأمر الذي من شأنه أن يُجبر الفياض تلقائياً على الاستقالة من رئاسة الحشد الشعبي.

يتعين على المالكي، في غضون ذلك، أن يأخذ في الحسبان عودة الصدريين إلى السباق الانتخابي، رغم أن هذا الخيار لايبدو مرجحاً في الوقت الراهن، إلا انه غير مستبعد، مستندين إلى محاولتهم الفاشلة لتشكيل حكومة اغلبية مع حلفائهم من السنّة والكورد. ونتيجة لذلك، يواجه المالكي وحلفاؤه معضلة. ففي حين أن تعديل القانون الانتخابي بالبنود المقترحة يمكن أن يقلل من حظوظ السوداني، إلا ان اعتماد توزيع الدوائر الانتخابية على أساس الدوائر المتعددة يعود بالفائدة على نحو غير متناسب على الصدريين الذين اظهروا براعتهم في تنظيم الحملات الانتخابية والتفوق على منافسيهم خلال انتخابات 2021. ويثير ذلك مخاوف على الصعيد المحلي من أن أي تعديلات يراد منها إضعاف السوداني قد تفضي، في الواقع، إلى تعزيز فرص الصدريين في النجاح في حال قرروا العودة إلى خوض السباق الانتخابي في اللحظات الأخيرة.

ومن ثم، من المرجح أن تكشف المنافسة على صياغة قانون انتخابي قبل الانتخابات النقاب عمّا إذا كان المالكي وحلفاؤه في الإطار التنسيقي، يرون في التيار الصدري (وإن كان مهمشاً مؤقتاً)، أو إلى فصيل منافس في صفوفهم، التهديد الأكبر لسيطرتهم على الدولة. وبصرف النظر عن نتيجة الانتخابات، فان النظام القائم على المحاصصة في تقاسم السلطة سيضمن تمثيلاً نسبياً للفصائل الحزبية العرقية والطائفية في البلاد. ومن

ثم، فإن عدد الأصوات نادراً مايحسم مسألة من يحكم، بل عوضاً عن ذلك، ينبثق الائتلاف الحاكم من تفاعل معقد من الإكراه المحسوب، وعرض الحوافز، والمفاوضات من وراء الكواليس. وقد تسخر مؤسسات مثل القضاء بوصفها سلاحاً أو يتم استمالتها لتضفي على مكاسب بعض الأحزاب، عبر الالتفاف على القواعد السياسية لتعطيل المسار [السياسي].

وفيما يخص السلطة القضائية، لاينبغي تجاهل تأثير القاضي فائق زيدان في الميدان السياسي الذي يهيمن عليه الشيعة. إذا تشير المعطيات الميدانية إلى أنه مازال ناقماً على السوداني بسبب فضيحة التنصت، ومن ثم، يمكن أن يسعى زيدان إلى نوع من التنسيق مع المالكي، وفقاً لما ورد في المقابلات التي أجريناها. ومع ذلك، فان الدور المفترض لزيدان في عودة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي إلى السياسة الوطنية تصب، في الغالب، في مصلحة حكومة السوداني، التي تتوق إلى استثمار علاقات الكاظمي، المزعومة، مع عدد من صنّاع السياسة الأمريكيين لتحصين العراق مما يسمى "حملة الضغوط الأقصى" التي أطلقها الرئيس دونالد ترامب ضد إيران. وبالنظر إلى علاقات الكاظمي بأجهزة الاستخبارات الأمريكية بصفته مديراً سابقاً لجهاز المخابرات الوطني العراقي ولما يتمتع به من قبول لدى صنّاع السياسة الغربيين، فقد يكون له طموحات تتجاوز دوره بوصفه "ورقـة مساومة" في استراتيجيات السياسة الخارجية للأحزاب المتحالفة مع إيران. ويشير لقاء الكاظمي الأخير مع زعيم تيار الحكمة، عمار الحكيم، إلى ان الكاظمي قد يسعى إلى التحالف مع الفصائل المعتدلة ذات التوجه الإصلاحي، مثل ائتلاف "التجمع المدني الوطني العراقي العام المدني" الذي أعلن عنه مؤخراً بزعامة أياد علاوي. ومع ذلك، وعلى الرغم من قصر مدة ولاية الكاظمي في رئاسة للوزراء، إلا أنه – وفقاً لمحادثاتنا مع مطلعين سياسيين- مايزال ينظر إليه على أنه "ورقة محروقة" يفتقر إلى دعم شعبي مؤثر. ومن ثم، فهو أضعف من أن يدافع عن المصالح الوطنية العراقية في مواجهة الضغوط الخارجية – وفي مقدمتها الإيرانية.

IRAQ COPY

الخلاصة

ستترك تداعيات التحالفات الاستراتيجية العابرة للطوائف والمناورات الحزبية آثاراً عميقة في المشهد السياسي العراقي في الأشهر المقبلة. وستحدد قدرة اللاعبين الرئيسين، بما في ذلك السوداني والمالكي والخزعلي والصدريين، على التنقل في هذه الشبكة من المصالح، ومن سيتمكن من الفوز بالانتخابات، ومن سيمسك بزمام السلطة في أعقابها أيضاً.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الوطنية في العراق، ستتكشف حركيات الطموح والتنافس والانتهازية بين الفصائل الحزبية في البلاد على خلفية التقلبات الإقليمية والتعقيدات الداخلية. وسيسعى كل فصيل داخل المكوّن السنّي والكوردي والشيعي، سواء عبر تحالفات رسمية أو تخريب خفي، إلى تأمين موقعه والحفاظ على شبكات المحسوبية. وفي هذا المناخ الذي تسوده حالة الاستقطاب، فان الرهانات غير مسبوقة، والطريق صوب الهيمنة السياسية محفوفاً بالمخاطر والفرص على حد سواء، لأولئك الراغبين على خوض غمار المشهد المعقد للمساومات السياسية العراقية. أن التنبؤ بنتائج الانتخابات العراقية ومسارات تشكيل الحكومة ضرب من العبث، بيد أن معرفة من هم اللاعبون الأساسيون في السلطة وكيف يعتزمون المناورة على المناصب، يُسهم في اماطة اللثام عن حجم الرهانات التي تنطوي عليها مجريات الأحداث.

الملاحظات:

- تقدم المقالة عرضاً تحليلياً للانتخابات العراقية البرلمانية المزمع اجراؤها في تشرين الأول / نوفمبر، واستعرضت المشهد السياسي المعقد للعراق والتحديات التي تعصف به، إلى جانب التداعيات المحلية والإقليمية والدولية المحتملة. كما وسلطت الضوء على خارطة القوى السياسية المحلية، وحركيات (ديناميكيات) التنافس والصراع فيما بينها أو داخلها، مع التركيز على تداخل نفوذ الفاعلين الأمريكي والإيراني، الأمر الذي يجعل هذه الانتخابات محطة مفصلية قد تعيد رسم خارطة قوى السلطة وتوازنات النفوذ للفواعل المحلية والإقليمية والدولية.
- يصعب التنبؤ بالمشهد السياسي العراقي بسبب ما يعتريه من تعقيدات على الصعد كافة، لكن مع ذلك فان ما ستفضي إليه الانتخابات القادمة لن يختلف كثيراً عن سابقتها – إن لم تحدث مفاجئات مثل عودة التيار الصدري- وستكون المنافسة محتدمة ضمن كل مكوّن من المكونات الرئيسة الثلاثة، إلا ان أشدها ستكون داخل (المكوّن الشيعي).
- ثمّة تصدع محتمل في التحالفات القديمة، ولاسيما داخل "البيت الشيعي" – على حد تعبير المقالة- وهو الامر الذي سيبدو لاحقاً عند تشكيل الحكومة وتوزيع الحقائب الوزارية، وربما تتصدّع وحدة الإطار التنسيقي ذاته.
- يدير السوداني السياسة الخارجية حيال إيران والولايات المتحدة بسياسة عقلانية تستند إلى التوازن لا المواجهة، الموازنة لا الانحياز، مدفوعاً بحسابات براغماتية لا أيديولوجية، وهو في دأبه هذا يسعى لأن يكون حليفاً للأطراف كافة دون أن يكون رهينة لأحد، وإذ يصعب بلوغ هذه الغاية، إلا أن نجاحه مكفول بمدى قدرته على تحويل هذا التوازن إلى استقلال حقيقي.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غدًا لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks